جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الأستاذ: عبد الرحمان موساوي السنة الجامعية: 2023/2022

المحاضرة الخامسة

السنة الأولى حقوق (ليسانس جذع مشترك)

المحاضرة الخامسة

المذاهب الموضوعية

المذاهب الموضوعية هي تلك المذاهب التي لا تهتم بالمظهر الخارجي للقاعدة القانونية أو الشكل التي تظهر به في الحياة العملية، بل تهتم فقط بجوهر القاعدة القانونية أو المادة الأولية التي تتكون منها، فتنظر إلى القانون كظاهرة اجتماعية وتكشف عن العوامل الاجتماعية التي تؤثر في تكوين وتطور القواعد القانونية، وهي بذلك تربط بين القانون والمجتمع.

يتفق أنصار المذاهب الموضوعية فيما بينهم من حيث الاهتمام بجوهر القاعدة القانونية، لكنهم يختلفون في مضمون هذا الجوهر مما أدى إلى ظهور مدرستين في هذا الشأن:

مدرسة مثالية Ecole idéaliste ترى أن جوهر القانون هو المثل الأعلى للعدل الذي يستخلصه الانسان بعقله.

مدرسة واقعية Ecole positiviste ترى أن جوهر القانون هو الواقع الملموس الذي تثبته المشاهدة وتؤيده التجربة.

كانت المدرسة المثالية هي السائدة حتى بداية القرن التاسع عشر حيث ظهرت فلسفة جديدة تناقض الفلسفة التي تعتمد عليها المدرسة المثالية، هي الفلسفة التي تقوم على حقائق الحياة الواقعية الملموسة التي أدت إلى قيام المذاهب الواقعية التي تتكون منها المدرسة الواقعية، ولا زالت المدرستان تتنازعان طبيعة القانون وأساسه حتى وقتنا الحاضر وإن كان قد ظهرت إلى جانبهما مذاهب أخرى حاولت الجمع بين الفلسفتين هي المذاهب المختلطة التي سندرسها لاحقا.

الفصل الأول: المذاهب المثالية

تنحصر المذاهب المثالية في مذهبين هما مذهب القانون الطبيعي ومذهب القانون الطبيعي ذي المضمون المتغير وهذا ما سندرسه في مبحثين تباعا.

المبحث الأول: مذهب القانون الطبيعي:

إن فكرة القانون الطبيعي تعني وجود قواعد قانونية أسبق وأعلى من القانون الوضعي، خالدة وثابتة، وتصح في الزمان والمكان.

يمكن القول أن القانون الطبيعي يتضمن تلك المثل العليا الأزلية والخالدة في الزمان والمكان والتي تهيمن على نظام الكون كله، وهذا القانون ليس من صنع البشر وإنما يقتصر العقل البشري على الكشف عن قيم قواعده، فهو قانون عالمي يلزم جميع الناس لأنه يقوم على وحدة الطبيعة الانسانية ولذلك يحقق العدالة المنشودة على أكمل وجه.

وقد فرق البعض بين القانون الوضعي والقانون الطبيعي، فالأول هو الذي تعمل به الجماعة فعلا وتسير وفقا له في الحياة العملية، أما الثاني(القانون الطبيعي) فهو المثل الأعلى الذي يمثل الكمال ويكشف عنه العقل البشري ليصوغ القانون الوضعي على نهجه، فيستوحي المشرع من تلك المثل العليا قواعد قانونية لتنظيم الجماعة، ومن تم يعتبر القانون عادلا إذا كان متفقا مع مبادئ القانون الطبيعي، ويعتبر ظالما إذا كان مخالفا لها.

لم تحتفظ فكرة القانون الطبيعي بمضمون ثابت على مر العصور، رغم احتفاظها بمفهومها التقليدي كأساس لها في مراحل تطورها المختلفة باعتبارها قواعد خالدة أبدية تسمو على قواعد القانون الوضعي وتعتبر مثلا أعلى لها.

ذلك أن فكرة القانون الطبيعي قد مرت بمراحل مختلفة تغير مضمونها فيها تبعا لاختلاف الغايات والأهداف التي اتخذت فكرة القانون الطبيعي كوسيلة لتحقيقها، فقد بدأت لدى الفلاسفة اليونان كفكرة فلسفية، ثم صارت لدى فقهاء الرومان فكرة قانونية، ثم أصبحت لدى رجال الكنيسة في العصور الوسطى فكرة دينية، ثم تحولت لدى فلاسفة العصر الحديث إلى فكرة سياسية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في أربع مطالب:

المطلب الأول: القانون الطبيعي عند اليونان:

عرفت فكرة القانون الطبيعي لأول مرة لدى فلاسفة اليونان وكانت فكرة فلسفية أساسها التأمل في مظاهر الحياة الاجتماعية ومحاولة الكشف عن طبيعتها. فقد فكروا بتأمل في ذلك النظام المطرد الذي يسير عليه الكون ويخضع له كل ما يوجد في هذا الكون من ظواهر طبيعية ومخلوقات، ولاحظوا وجود قواعد ثابتة تخضع لها الظواهر الطبيعية سواء تعلقت بالفلك أو الماء أو الهواء.

وقد نادى الكتاب المسرحيون بوجود قوانين إلهية ثابتة وغير مكتوبة في مقابل القانون الوضعي، قانون المدينة. فهذا سوفكليس جعل بطلة مسرحية "**انتيون**" (القرن الخامس قبل الميلاد)، التي دفنت جثمان اخيها، رغم منع الملك **ريون**، تقول له: "لا،لا، ما كان يجب أن تعتقد أن تكون لأوامرك القوة الكافية ضد قوانين الآلهات غير المكتوبة، قوانين ثابتة، لتضعك، انت الفاني، فوقها.

إنها ليست بنات اليوم ولا الأمس، هذه القوانين.! آه

لقد وجدت وستوجد دائما ولا أحد يستطيع القول متى بدأت(في الوجود)".

كما أبان أرسطو(384-322 ق.م) القوة الآمرة للقانون الذي ينحدر من الطبيعة والذي يحس به بنوع من التوقع. كذلك الرواقيون الذين سلموا بفكرة "قانون الطبيعة Loi de la nature" إذ يرى الأستاذ كاستبيرك أن المدرسة الرواقية، كانت من أهم المدارس في تاريخ تطور فكرة القانون الطبيعي. وما يميز المذهب الرواقي هو مناداته

بوجود علاقة بين قوانين الطبيعة والقوانين العامة التي تحكم حياة الأفراد. وقد كان له تأثير في العديد من رجال الدولة والفلاسفة في روما وخاصة في شيشرون ومذهبه في القانون الطبيعي.

رأى فلاسفة اليونان أن قواعد القانون الطبيعي تحقق العدالة على أكمل وجه، لذلك وجب أن يكون هذا القانون هو المثل الأعلى إذ على القانون الوضعي السعي إلى تحقيقه. حيث يكون هذا الأخير عادلا في نظرهم متى كان متفقا مع مبادئ القانون الطبيعي، ويعتبر ظالما إذا ما خالف مبادئه.

المطلب الثاني: القانون الطبيعي عند الرومان:

انتقلت فكرة القانون الطبيعي من اليونان إلى روما، حيث تأثر الرومان بالفلسفة اليونانية وأخذو عنها فكرة القانون الطبيعي واعتبروه القانون المثالي الذي يتكون من مجموعة قواعد ثابتة دائمة لا تتغير بتغير الزمان والمكان، وتوجد في الطبيعة ويدركها الانسان بعقله، فهو ينطبق على كل الشعوب لأنه أعلى من القوانين الوضعية وسابق على وجودها، وهو ليس من عمل الانسان بل إن الطبيعة والعقل هما اللذان يفرضانه.

يقول شيشرون في كتابه الجمهورية: "إن هناك قانونا حقيقيا هو العقل القويم، مطابق للطبيعة، موجود فينا، ثابت، خالد...هو ذو أساس إلهي ولا يمكن اقتراح إلغاء هذا القانون، وليس من الممكن مخالفته ولا يمكن إلغائه كلية...وهو ليس غيره في روما أو أثينا وليس هو غيره اليوم وغدا، لكنه قانون واحد خالد وثابت بالنسبة لكل الشعوب ولكل الأزمان، فهو كالآلة واحد وعالمي، سيد وقائد كل الأشياء: إن الله هو صانع هذا القانون، وهو الذي قدره وأعلنه...".

أما الفقيه الروماني ايلبيان Ulpien فقد أعطى للقانون الطبيعي مدلولا أكثر شمولا حيث قرر أنه القانون الذي يهيمن على نشاط الكائنات الحية جميعا من انسان وحيوان... وأن قواعده تصدر عن الطبيعة ذاتها سواء تمثلت في دوافع الحيوان أو دوافع الانسان، ولكنها عند الانسان أكثر تطورا.

وقال عنه الفقيه الروماني جايوس Gaius أنه قانون ثابت وسابق على القوانين الوضعية، غير قابل للتغيير وليس من صنع الانسان، بل تفرضه الطبيعة ذاتها ويمليه العقل.

وقال أيضا: "إن كل الشعوب التي تحكمها القوانين والأعراف تستعين بجزء من قانونها وبجزء من قانون يشملهم كما يشمل كل البشر: لأن القانون الذي كونه كل شعب بنفسه يصبح خاصا به ونطلق عليه القانون المدني بالضبط لأنه خاص بالمدينة، بالعكس ، فإن القانون الذي أقامه العقل الطبيعي عند كل البشر هو أيضا متبع عند كل الشعوب ويدعى قانون الشعوب Jus gentium بالضبط لأن كل الشعوب تلجأ إليه".

وعلى هذا النحو فإن فكرة القانون الطبيعي انتقلت من فلاسفة اليونان إلى فقهاء وفلاسفة الرومان، الذين جعلوا منها فكرة قانونية حيث اعتبروا القانون الطبيعي مصدرا للأحكام القانونية التي تسري على جميع الشعوب، باعتبار أنه يتضمن مجموعة من المبادئ التي تنشأ مع الطبيعة ويكشفها الانسان بعقله، ومن ثم تكون مطابقة للعقل ومقبولة لدى جميع الأمم والشعوب. وهو الأساس الذي استند إليه فقهاء الرومان للتمييز بين القانون المدني الذي كان يطبق على الرومان الأصليين وحدهم، وقانون الشعوب الذي كان يطبق على الأجانب، سواء في علاقاتهم ببعضهم أم في علاقاتهم بالرومان.

ولعل هذا هو الأساس الذي استند إليه فقهاء الرومان للتمييز بين القانون المدني وقانون الشعوب، وقد كان القانون المدني الروماني قانونا شكليا يهتم بالاجراءات الشكلية ويرتب على عدم مراعاتها ضياع الحقوق على أصحابها، حيث كان هذا القانون مستمدا من العادات والتقاليد الرومانية القديمة، غير أن فكرة القانون الطبيعي قد أثرت في القانون المدني، وظهر هذا التأثير في تحرير هذا القانون من كثير من الشكليات التي تميز بها، وفي الحد من الحالات التي تتنافى مع مبادئ القانون الطبيعي والتي كان تطبيق القانون المدني فيها مع ما يتطلبه من اجراءات شكلية، يفضي إلى حلول غير عادلة.

أما قانون الشعوب فكان يمتاز بالبساطة والبعد عن الشكليات، وكان يستمد قواعده من مبادئ العدالة التي يقررها العقل وتقبلها جميع الشعوب.

يشرح الأستاذ السنهوري والأستاذ حشمت أبو سيت معنى قانون الشعوب في كتاب لهما(أصول القانون) إذ قالا: "أما قانون الشعوب فهو ذلك القانون المشترك بين جميع الشعوب، وكان الرومان يستمدون من مبادئه القانون الذي يطبق على الأجانب، وهذا هو القانون الطبيعي بالمعنى المقصود، أما القانون الطبيعي في لغة الرومان فقد كان القانون الذي تخضع له الكائنات الحية من إنسان وحيوان".